الأنظمة العشائرية والأنظمة الملكية التعددية من منظور الدولة والمجتمع: اليمن والأردن أنموذجا

Tribal and multiple royal systems from the state and society perspective: Yemen and Jordan as a model

تاريخ الإرسال: 2019/08/22	تاريخ القبول: 2019/12/15	تاريخ النشر: 2020/01/08

د. قرطي العياشي
جامعة عمار ثليجي - الأغواط
ayachemjs@gmail.com

ملخص :

تعتبر الأنظمة العشائرية والأنظمة الملكية التعددية من بين أهم الأنظمة التقليدية القائمة على تقاليد مجتمعية التي تستمد سلطتها من المجتمع سواء بتمثيله أو من خلال استغلاله، وذلك باستخدام أساليب كالتمثيل أو التحالف، حيث تقوم هذه الأنظمة على أساس التوارث، والزعامة والقبلية والعشائرية، في حين أصبحت هذه الأنظمة تجمع بالإضافة بين ما هو تقليدي وما هو حديث (الديمقراطية)، حيث يتمثل هدف هذا البحث في التعريف بهذا النوع من الأنظمة نظرا لملائمته لطبيعة المجتمعات العربية، وهذا ما تطرقنا إليه في التجربتين اليمنية والأردنية.

الكلمات المفتاحية : الأنظمة السياسية ؛ العشائرية ؛ الدولة والمجتمع؛ الملكية التعددية.

Abstract:

Tribal systems and multiple royal systems are among the most important traditional systems based on societal traditions that derive their authority from the community either through representation or exploitation, using methods such as representation or alliance. Regimes combine in addition to what is traditional and

modern (democracy), and this is what we discussed in the Yemeni and Jordanian experiences.

Keywords: political systems ; Tribal ; state and society; multiple royal.

مقدمة:

يختلف تاريخ قيام الدولة الحديثة بين المجتمعات، خاصة منها العربية والغربية أو غيرها من الأمم نظرا لاختلاف وتعدد وتنوع الظروف، فقيام الدول العربية الحديثة واجه صدامات بين ما هو تقليدي وما هو حديث، بسبب أنها نماذج للحكم مشابهة تماما للدول المستعمرة للمنطقة سابقا، لذلك لم تستطع الحصول على الشرعية بسبب الاختلاف والتناقض بين الخلفية الدينية والأعراف مع الأطر القانونية التي تحكم الدولة حديثا ذات الخلفية الغربية، وتزيد حدة هذا التناقض خاصة في الأنظمة العشائرية وهذا ما يمثل مشكلة حقيقية تحول دون تقدم هذه الدول، ومن هنا نطرح الإشكال التالي:

ما دور التنوع والتعدد العرقي، الثقافي والاجتماعي في هندسة الأنظمة الملكية التعددية والأنظمة العشائرية؟ وكيف استطاعت هذه الأنظمة الجمع بين ما هو تقليدي وما هو حديث؟

لتفكيك هذه الإشكالية نستعين بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الأسس السياسية للأنظمة العشائرية؟
- ما هي الأسس السياسية للأنظمة الملكية التعددية؟

للإجابة على هذه الأسئلة المطروحة نستعين بالفرضيات التالية:

- إن تأثير التعارض بين ما هو تقليدي وما هو حديث يجعل الجماعات المتنوعة والمتعددة والمتعارضة تبحث عن آليات مؤسسية مشتركة تترجم العلاقة بين هذه الجماعات والنظام السياسي.

- إن استمرارية المجتمعات مرتبطة بمدى قدرتها على التوفيق بين ما هو تقليدي وما هو حديث، وهذا تحت رعاية الجيش الذي يعبر عن ديمومة الدولة.

من أجل مناقشة هذه الفرضيات سوف نعتمد على **مقاربة الدولة والمجتمع**، من خلال توضيح الأسس التي تقوم عليها الأنظمة العشائرية والأنظمة الملكية التعددية، كما سيتم توظيف **الباتريمونيالية** كمقاربة في دراسة العشائرية وذلك بالتطبيق على حالتي اليمن والأردن. وذلك من خلال الخطة التالية:

الفصل الأول: الأنظمة العشائرية (حالة اليمن).
الفصل الثاني: الأنظمة الملكية التعددية (حالة الأردن)

الفصل الأول: الأنظمة العشائرية (حالة اليمن).

تعتبر الأنظمة العشائرية من بين الأنظمة السياسية الأقل انتشارا في العصر الحديث، إلا أنها تبقى الأنظمة الأقرب إلى المجتمع وتفاصيله، كما أنها الأقل اهتماما من طرف المتخصصين.

المبحث الأول: مفهوم العشائرية والقبلية.

يشير مصطلح العشيرة عند الأنثروبولوجيين إلى شكل معين من أشكال التنظيم الاجتماعي، حيث يربط بين أفرادها رابطة القرابة التي تسير في خط معين، سواء عن طريق الأب أو الأم.[1] ويرى: "**كيم كوف kim cov**" أن المبادئ التي يقوم عليها التنظيم العشائري، والتي تتمثل في الربط بين التنظيم القرابي والتقدم الاقتصادي، وكذلك درجة التفاهم في القبيلة الواحدة، والتي من خصائصها الشعور بالانتماء والإخلاص القوي للعائلة والقبيلة وميثاق المسؤولية المشتركة نحو العائلة والعشيرة والقبيلة، والميثاق المعنوي القوي المؤثر في نظام تصرفات الدين والعادات والتقاليد.[2]

أما مفهوم "**القبيلة tribe**" في اللغة الإنجليزية فهي مشتقة من الأصل اللاتيني "**tribus**" الذي يشير إلى التقسيم الثلاثي لشعب روما القديمة، أما في اللغة العربية فهي تعني "**الصنف**"، والقبيلة في الأساس هي مبدأ تنظيمي يحدد الأطر العامة للعضوية في الجماعة بحسب تراتبية تنظيمية، وهي رابطة موحدة الغرض مبنية على التحالف بقدر ما هي مبنية على النسب والقرابة.[3]

أما القبيلة كتنظيم سياسي فهي تمثل وحدة سياسية مستقلة، وتعتبر رابطة الدم أو النسب أساس المجتمع السياسي القبلي، حيث تتمثل أهم سمات القبيلة كتنظيم سياسي في:

- الاعتماد على العشيرة كأداة تنظيمية داخل القبيلة.
- بساطة السلطة السياسية، وسهولة الاتصال السياسي.
- ولاء الأفراد وانصياعهم للتراث السياسي داخل القبيلة وفقا للأعراف والقيم القبلية، واحترام السلطة السياسية لزعماء القبائل.
- تكون فيها الرئاسة أو الزعامة وفقا للقيم القبلية.
- فاعلية العصبية القبلية في حماية الجماعة واحترام الأفراد إليها.
- السيادة في المجتمع القبلي هي لزعيم القبيلة ومجلسها.[4]

أما فيما يخص نمط السلطة في المجتمعات القبلية فهي تقوم على أساس التقاليد المتوارثة التي تعطي الحق لبعض أعضاء المجتمع في الحصول على مراكز اجتماعية معينة، والذين تربطهم علاقات مباشرة وقوية في المجالات الاقتصادية والسياسية، وغالبا ما تقوم هذه العلاقات على أساس من القرابة، وفي هذا الإطار نجد النسق الباتريمونيالي للسلطة الذي يتكلم عن السيطرة التقليدية التي لا ترتكز على قواعد، وإنما على شخص يرتكز على مركز سلطوي استنادا إلى التقليد، حيث تظهر سيطرة الباتريمونيالية عندما تتم ممارسة السلطة السياسية المتميزة عن السلطة المنزلية بعيدا عن القرابة، وهي لا تركز على الأهل فحسب وإنما على زبائن دائمين يشكلون هيئة أركان إدارية حقيقية وسلطة أبوية ترتكز على سلطة شخصية.[5]

المبحث الثاني: الأسس السياسية للأنظمة العشائرية.

تتميز الدول العربية الحديثة بميزات الدول الحديثة لكن الكثير منها يبقى مخفيا بسيمات القبيلة والعشيرة ومنها نجد دول الخليج العربي، وبالتالي فإن كل مظاهر الدولة لا تعني أنها تخلت عن منطق القبيلة وقيمها ومفاهيمها وأنماطها وطريقة تفكيرها، ولكن منطق الدولة الحديثة يختلف عن القبيلة، فإذا أرادت القبيلة أن تكون فعلا دولة فإن عليها أن تذوب في بوتقة الدولة، فتخفي بذلك النعرات والانتماءات والولاءات القبلية. ولعل الملفت للنظر أن أقطار الخليج العربي أو أكثرها تحاول أن تتمسك بمنطق القبيلة في إطار المؤسسات والأجهزة القائمة والتي تمثل سيمات الدولة الحديثة ومظاهرها، لذا فإن الأسس السياسية للأنظمة العشائرية التي تمثل الدول العربية الحديثة تتمثل في ما يلي:

- بناء الدولة الحديثة باعتبار الدولة فكرة جديدة.
- بناء الدولة الحديثة اعتمادا على إرث ثقافي واجتماعي.
- تصادم الإرث الثقافي لهذه الدول مع الفكر الغربي القائم على القواعد القانونية التي تصادمت مع موروث هذه الدول القائمة على شرعية دينية، حيث صعب ذلك من إيجاد حلول توفيقية وبالتالي الحصول على الشرعية السياسية.
- في الأنظمة العشائرية نجد أن الدولة قائمة على مؤسسات تقوم على ثقافة تقليدية تمزج بين القواعد الدينية والقواعد الاجتماعية كالعادات والتقاليد.
- تقوم الأنظمة العشائرية على منطق التحالف والعلاقة بين النظام السياسي والدولة والقبيلة من خلال دور الجيش، باعتباره دورا دستوريا لضمان سلامة وأمن وحدة هذه الدول.
- تقوم الأنظمة العشائرية على تركيبة اجتماعية قائمة بدورها على القبلية التي تفرض منطق الزعامة والتسلط .
- هذه الأنظمة نجدها قائمة على الريع النفطي خاصة، وعلى أساس صناعي أو عسكري.[6]
- في هذه الأنظمة نجد أن للدولة دور في تنمية الثقافة السياسية، من خلال توظيف الانتخابات والحريات وغيرها.

- إن هذه الأنظمة هي في طور بناء ميثاق سياسي، حيث تتفاوت الدول في هذا الإطار بحيث نلمس نجاحا خاصة في الأردن والمغرب.[7]

المبحث الثالث: دراسة حالة النظام العشائري اليمني

لقد كان للقبيلة دور كبير في نشأة الدولة اليمنية، حيث تعتبر الأسرة الممتدة هي القاعدة العريضة التي تتكون منها القبيلة، حيث تتسم فيها العلاقات الاجتماعية بالطابع الفلاحي والفردي في إطار السلطة الإدارية والسياسية للدولة المركزية، وهي نتاج الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فعندما تتطور قوى الإنتاج وعلاقاتها فتتكون بذلك بنى فوقية سياسية ودينية، فتتكون القبيلة في سياق ذلك التحول وضمن آلياته، وعندما تنهار قوى الإنتاج تكون القبيلة سببا في ذلك لان لها عقلية انفصالية وعقلية براغماتية، أما في حالة ضعف الدولة فتكون القبيلة هي الوريث لامتلاك السلطة والثروة وتكون أداة سياسية في حالة ضعف الدولة من خلال النزعات السياسية والقبلية، فالأساس الاقتصادي غير مستقر ومعرض للازمات، وهذا ما يبرز أهمية العصبية كمحدد أساسي يعتمد على البعد القرابي الذي يتجسد في منظومة القيم والعادات المشتركة.[8]

أما عن دور القبيلة في نشأة الدولة اليمنية الحديثة هي ذات طابع قبلي، وقد شكلت القبيلة القوية أساسا لبناء الدولة، هذه القبيلة تحالفت مع رجال الدين وبهذا أصبح استقرار الدولة والمجتمع مرتبط باستقرار ذلك التحالف بين أجنحة الطبقة الحاكمة، وانهيار الدولة مرتبط إلى حد كبير بحالات الصراع الدائم بين أطراف التحالف ومحاولة الهيمنة من أطراف أخرى.[9]

أما عن تأثير المؤسسات التقليدية على مؤسسات المجتمع المدني الحديث وعلى التعددية السياسية، فكان من خلال:

أولا: القبيلة كجزء من المجتمع السياسي، من خلال الدور الذي تلعبه النخب الحاكمة في إعادة إنتاج القبيلة ضمن عملية تحالف مع رموز القبائل والمؤسسة العسكرية وكبار موظفي الدولة ورجال الدين، وبعض الأدوار التكميلية للمثقفين والسياسيين ورموز المعارضة، من خلال خلق قوى وسطية انتهازية تعمل على إزاحة القوى الحديثة من عملية

بناء الدولة والتحالف مع القوى التقليدية، خاصة المشايخ الذين لهم دور مزدوج يتمثل في مساندتهم لسياسات التحديث وإعاقة تنفيذ تلك السياسات.

ثانيا: القبيلة تمارس بعض وظائف المجتمع المدني، من خلال عوامل كالنزعة الاستقلالية لدى القبيلة، والنسق القرابي وعلاقات التضامن وثقافة القبيلة والنزعة الاستبدادية للدول وتسلطها وعدم نضوج المؤسسات الحديثة والولاء المحلي لدى القبيلة مقابل ضعف الولاء الوطني، ويظهر هذا الدور من خلال حماية أفراد القبيلة ومنحهم فرص في عمليات التمثيل السياسي من خلال تكتل القبائل ضد الدولة.[10]

أما عن القبيلة وعلاقتها بالنظام السياسي في اليمن في إطار إشكالية علاقة الدولة بالمجتمع، وفي هذا الإطار نجد **"جول ميجدال"** عبر مؤلفه **" مجتمعات قوية ودول ضعيفة: علاقة الدولة بالمجتمع وإمكانات الدولة في العالم الثالث"**، حيث أن قوة الدولة تقاس بمدى قدرتها وهيمنتها على نماذج السيطرة الاجتماعية.[11]

وفي اليمن نجد أن هذه العلاقة تأخذ ثلاثة أشكال:

- النمط الصراعي بين القبيلة والنظام السياسي.
- النمط التحالفي بين النظام السياسي والقبيلة.
- النمط التعايشي بين القبيلة والنظام السياسي.[12]

الفصل الثاني: الأنظمة الملكية التعددية (حالة الأردن)

إن الحديث عن الأنظمة الملكية التعددية يتطلب منا الرجوع إلى أصل هذه الأنظمة، فالنظام الملكي هو أقدم أنواع نظام الحكم في العالم، حيث ساد حتى عهد الثورة الفرنسية 1889، أين ظهرت النظم الجمهورية، ومع ذلك مازالت هناك نظم ملكية هامة قائمة حاليا أهمها في أوروبا، كإنجلترا وبلجيكا وإسبانيا وهولندا ودول شمال أوروبا ودول عربية، حيث كانت النظم الملكية قبل الثورة الفرنسية ملكية مطلقة، حيث كان الملك يجمع بين سلطات الدولة الثلاث ويفرض إرادته. ولكن مع نهاية القرن الثامن عشر، ومع انتشار المبادئ الديمقراطية القائمة على سيادة الأمة ومبدأ الفصل بين السلطات ظهر نوع جديد للنظام الملكي وهو النظام الملكي التعددي، وقبل أن نتطرق إليه نعرج على مفهوم التعددية السياسية.

المبحث الأول: مفهوم التعددية السياسية والأنظمة الملكية التعددية

في البداية نشير إلى أنه لا يوجد تعريف واضح ومحدد للتعددية السياسية، إلا أن مجمل التعريفات تربط بين التعددية وبين مكونات النظام السياسي والدولة والقانون، ويعود هذا المفهوم للفكر الغربي الليبرالي (**مونتيسكيو**)، حيث تعرف التعددية السياسية على أنها إجراءات مؤسسية خاصة لتوزيع السلطة الحكومية والمشاركة فيها، كما أنها المشاركة الفعلية في العملية السياسية، ومن ثمة التأثير على الحراك السياسي من قبل جماعات تطوعية مستقلة ذاتيا ومتباينة في آرائها ومتنافسة في مصالحها.[13]

أما بخصوص النظام الملكي التعددي أو ما يسمى بالنظام الملكي الدستوري أو المقيد بدستور، حيث يكون في هذا النظام رئيس الدولة هو الملك الذي يتقلد رئاسة الدولة عن طريق الوراثة ولمدى الحياة، باعتباره ينتسب إلى عائلة ملكية معينة.[14] حيث يحصر دستور الدولة قواعد توارث العرش في نطاق هذه العائلة، ويطلق على الملك تسميات أخرى كالسلطان والأمير والإمبراطور والقيصر والعاهل أو الشاه، وفي هذا النوع من الأنظمة أصبح الملك يسود ولا يحكم وهو أقرب لكونه رمزا للدولة وعنصر استقرار وتحكيم يتم اللجوء غليه فقط في حالة أزمة حادة بين السلطتين الرئيسيتين (البرلمان والحكومة)، وبالتالي في هذه الأنظمة دساتير تنظم عملية الحكم من خلال مبدأ الديمقراطية، باستثناء أحد روافدها

وهو مبدأ التداول على رئاسة الدولة، حيث نجد هناك أحزاب سياسية وتعددية تسمح بوجود منظمات بمختلف أنواعها، وبالتالي في هذا النوع من الأنظمة نجد أن المسؤولية السياسية للحكومة تعود على عاتق رئيس الوزراء وحكومته.[15]

كما أن السلطة التشريعية تتمثل في البرلمان مهما كانت بنيته، حيث نجد دائما أن الأنظمة الملكية مرتبطة بالنظام البرلماني، وللإشارة فإن كل هذه الأنظمة تعود في أصلها للنظام الملكي الإنجليزي.[16]

المبحث الثاني: الأسس السياسية للأنظمة الملكية التعددية

تقوم هذه الأنظمة على التوارث فيما يخص السلطة التنفيذية التي تحاول التكيف مع التحولات الديمقراطية الحاصلة، وحاولت الاعتراف بالتعدد والتنوع والاختلاف الحاصل في المجتمع وهذا من خلال الدستور وهذا هو الأساس الأول.

أما الأساس الثاني فهو محاولة تحقيق استقرار النظام السياسي وتجنيب الدولة صعوبات المعارك الانتخابية على رئاسة الدولة وحماية الدولة من الاضطرابات ومشاكل المنافسة على كرسي الرئاسة وتجنب الإسراف والتبذير في صرف الأموال من طرف المترشحين المتنافسين.[17]

أما الأساس الثالث فهو نموذج يحاول خلق توائم مؤسساتي بين المؤسسات ذات الطابع التقليدي والمؤسسات الحديثة كالأحزاب.[18]

وفيما يتعلق بالأساس الرابع هو أن الملوك غالبا ما يكونون ذوي تبصر بشؤون الحكم نظرا لخبرتهم بسبب طول مدتهم في الحكم.

أما الأساس الخامس فهو أن الملوك لا يخضعون لسيطرة الأحزاب السياسية سواء كان الحزب في الحكم أو في المعارضة، وبالتالي يقومون بتحقيق وحفظ التوازن بين السلطات السياسية.[19]

ويتمثل الأساس السادس في جعل التنافس ليس من أجل رئاسة الدولة، بل من اجل إيجاد من يستطيع حل مشاكل الشعب، وبالتالي تكون المنافسة حقيقية بين الأحزاب

السياسية، لكن ما يعاب على هذا النوع من الأنظمة يتعارض مع المبادئ الديمقراطية التي تجعل السيادة للشعب وتعتبره مصدرا لكل السلطات، كذلك حرمان الأفراد والكفاءات من الوصول لكرسي الرئاسة، وإمكانية وصول بعض الملوك غير المؤهلين للحكم.[20]

المبحث الثالث: دراسة حالة النظام الملكي التعددي الأردني

يمكننا فهم هذا النظام من خلال التركيبة العشائرية والتعددية السياسية، فالنظام الأردني هو الهيكل العام الذي تتفاعل فيه وداخله كل الأطراف المتأثرة سلبا وإيجابا، فلم يظهر تأثير التعددية الاجتماعية إلا بعد تأسيس إمارة شرق الأردن سنة 1921، حيث كانت العشائر هي الأساس في التقسيم الاجتماعي، وع التطور السياسي تأسست المعارضة على أسس التعددية من خلال مناهضة الانتداب والحركة الصهيونية ودعم الفلسطينيين.[21]

مع تطور الوضع نشأت الحركة الوطنية الأردنية وظهرت التعددية الحزبية التي عملت على تطوير الحياة السياسية حتى الخمسينيات أين وصل العمل السياسي ذروته بفضل جهود العشائر، من خلال تعريب الجيش وتعزيز الوحدة الوطنية والعربية والاستقلال والاستقرار ودعم النظام، وبالتالي قيام أول تعددية سياسية، وفي سبعينيات القرن العشرين أصبح الأردن أكثر تحضرا سياسيا واجتماعيا، وهذا ما أدى إلى خلخلة النظام القبلي، وبالتالي لم تكن هناك تعددية سياسية حقيقية، وهذا ما أدى إلى محاولة استمرار العشائرية.

مع بداية التسعينيات تراجع النظام الملكي عن دعم العشائرية وأصبح يستخدم الجيش ضدها واعتقال نشطائها، وهذا ما زاد من تماسكها وإدراكها للتحولات السياسية، خاصة بعد معاهدة السلام مع إسرائيل والتطبيع معها، وخصخصة مؤسسات القطاع العام وابتعاد الأردن عن النظام العربي وإنفراد العائلة المالكة بالحكم.

فعشائر الأردن من مسيحيين وشركس وعشائر الشيشان وشرق الأردن أصبح لها دور مهم في الحياة السياسية واستقرار النظام والحياة الحزبية والبرلمانية والمعارضة، حيث بدأت الأحزاب السياسية كأحزاب بزعامات عشائرية فكان تعامل النظام من خلال الاعتماد على بعض العشائر وربط مصالحها بالنظام السياسي، خاصة من خلال قانون الانتخاب لسنة

1993، وبالتالي فالذي يعيق التعددية السياسية في الأردن هو العشائرية لأنها حلت محل الأحزاب السياسية، ومنعت من ظهور النخب من خارج الغطاء العشائري.[22]

أما عن التجارب المؤسساتية والتعددية في الأردن ودور مؤسسة العرش فالبداية كانت من أول انتخابات تعددية سنة 1956 من خلال دور القوى الوطنية، فقد تحولت السياسة الأردنية منذ حكومة **"فوزي الملقي"** التي ساهمت في إطلاق الحريات عام 1954 والانفتاح السياسي وتعريب الجيش، وتعزيز دور الأحزاب السياسية بعد حكومة **"سعيد المفتي"**، فقد خاضت الأحزاب تجربة حملت قضايا سياسية مثل إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية سنة 1948، وتوثيق العلاقات مع الدول العربية خاصة مصر وسوريا، وفتح المجال للحريات العامة وحقوق المواطنين، وهذا ما خلق نوعا من زعزعة الاستقرار ولجوء النظام السياسي لفرض سلطته وتوفي الأمن والاستقرار للدولة.[23]

أما عن دور مؤسسة العرش، فبالإضافة إلى دور الملك "**عبد الله بن الحسين**" إلى نهاية 1951 نجد دور الملك **"طلال"** الذي يعد المهد الأول للديمقراطية والتعددية السياسية في الأردن، وبعده الملك حسين سنة 1953 حتى سنة 1999، أين تسلم ابنه **"عبد الله الثاني"** الملك، واستمر هذا النظام بدعم من المجتمع العشائري الذي أبدى ولائه للملك وللجيش.

وقد استمد النظام شرعيته من انتسابه للرسول عليه الصلاة والسلام (شرعية دينية)، وشرعية أخرى باعتباره أحد مخرجات الثورة العربية التي قامت عليها الدولة الأردنية والتجربة الطويلة للهاشميين، وقطع الطريق أمام تعددية حقيقية وارتباط الحكم بالعالم الغربي واعتماد التوازنات والاعتماد على الجيش وخلق نخب سياسية من طرف النظام ودعمها وتوزيع المغانم والمناصب على شرائح المجتمع.[24]

الخاتمة:

مما سبق قوله يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

- إن الديمقراطية المطلوب بناؤها في المجتمعات العربية عامة والمجتمعين اليمني والأردني خاصة لا بد أن تتم من خلال تعددية سياسية، وتشكيل مؤسسات ديمقراطية قائمة على المنافسة السلمية بين الأحزاب والقوى السياسية المتعددة، من خلال وجود وسائل اتصال جماهيري مستقلة، وانتخابات حرة ونزيهة، وتغيير الحكومات، ومن خلال القيام بعمليات التنشئة والتجنيد السياسي وزرع ثقافة الديمقراطية.
- الأنظمة العربية تمر بمرحلة انتقالية بالغة الصعوبة ومليئة بالصراعات السياسية والاجتماعية تبقى مفتوحة على احتمالات مختلفة، هذه المرحلة الانتقالية التي يتم فيها التحول من الشمولية إلى التعددية، هذه المرحلة التي تختلف العوامل المؤثرة فيها داخليا وخارجيا.
- على المستوى الخارجي تكمن أهمية التأثير انطلاقا من استحالة أنه يوجد مجتمع في عالم اليوم يعيش في معزل عن المتغيرات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها العالم.
- على المستوى الداخلي فترتبط تلك المؤثرات بتركيبة السلطة وتوزيعها ودرجة نضج الطبقات الاجتماعية ودور المؤسسة العسكرية، وكذا دور المثقفين، وبالتالي فالفكرة الأساسية للحياة في عالمنا المعاصر هي رفض الشمولية لصالح حق الأفراد والمنظمات في العمل المستقل الذي من شأنه تقوية وتنمية تنظيمات المجتمع المدني.
- إن أهم المخاطر على التجارب العربية الحديثة وعلى رأسها التجربة الأردنية واليمنية في مجال التعددية السياسية هو عودة الشمولية عن طريق المؤسسة العسكرية، والتحالف بين الأصوليين والقبيلة والعسكر، وبالتالي إعادة إنتاج مجتمع تقليدي يرفض التعدد الفكري والسياسي.
- إن القبيلة والقوى التقليدية الأخرى لا تبني دولة بقدر ما تدعم سلطاتها المادية والمعنوية.

أما عن التوصيات فتمثلت في:

- إن بناء المجتمع المدني الحديث يرتبط ببناء دولة تغيب فيها العصبية التقليدية ويبرز فيها مبدأ المواطنة المتساوية، مثلما يرى محمد عابد الجابري من خلال تحويل القبلية إلى تنظيم سياسي مدني واجتماعي وتحويل الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد إنتاجي، وتحويل التفكير المذهبي والقبلي المتعصب إلى مجرد رأي والتعامل معه بعقل اجتهادي نقدي.

الهوامش:

[1] محمد عابد، الجابري، **العقل السياسي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت (لبنان) ، 1990، ص 48.

[2] محمد نجيب، بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت (لبنان)، 2002، ص 90.

[3] سمير العبدلي، **ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية بقبائل اليمن**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت (لبنان)، 2007، ص 60.

[4] باسم الطويسي، **"العشيرة والسياسة: الهدم والبناء الداخلي"**، في: 2011/07/29www.alghad.com/?article=19392

[5] محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، (لبنان)، 1999. ص 20.

[6] محمد نجيب بوطالب، **مرجع سابق**، ص 91.

[7] مراد عامر، **" بعض القضايا الاجتماعية في ظل نظام العشيرة "**،في:
2011/02/ 21www.thara-.sy.com/thara/modules/news/article.php/storyid=698.

[8] محمد أحمد العشملي، **التاريخ السياسي للدولة اليمنية الحديثة**، د.ط، مكتبة مدبولي: القاهرة، (مصر)، 2002، ص 46.

[9] محمد محسن الظاهري، **المجتمع والدولة: الجمهورية اليمنية كنموذج تطبيقي**، ط1، مكتبة مدبولي: القاهرة، (مصر)، 2004، ص 87.

[10] الأقداحي ،هشام محمود، **النظم السياسية المعاصرة**، د.ط، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، (مصر)، 2009، ص 287.

[11] شبكة المنصور، **"الإنسان في بيئته الزراعية العشائرية"**، في: www.almansore.com/art/php?id=19336، 2011/04/29

[12] الظاهري، **مرجع سابق**، ص 305.

[13] الدبس ،عصام، **النظم السياسية: أسس التنظيم السياسي**، ط1 ،دار الثقافة للنشر والتوزيع: عمان، (الأردن)، 2010، ص 124.

[14] حمادي ،علوان، حافظ الدليمي، **النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية**، ط2، داروائل: الأردن2001، ص 107.

[15] إيليكهام ،يوبا، **"الديمقراطية والعلمانية في المغرب العربي"**، www.alhiwar.org/dbat/show.art/asp?aid=64027، 2012/05/06

[16] حسنين ،توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية والاتجاهات الحديثة في دراستها**، ط2،مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، (لبنان)، 2008، ص 39.

[17] عبد الوهاب ،محمد رفعت، **الأنظمة السياسية**، د.ط، منشورات الحلبي الحقوقية: بيروت، (لبنان)، 2005، ص 113.

[18] مسعد ،نيفين، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، (لبنان)، 2010، ص 487.

[19] الصديق ،حسين، **الإنسان والسلطة وإشكالية العلاقة وأصولها**، د.ط، إتحاد الكتاب العرب: دمشق، (سوريا)، 2001، ص 87.

[20] محجوب ،محمد عبده، **الأنثروبولوجيا السياسية**، د.ط ،دار المعرفة الجامعية: مصر، د.س.ن، ص 19.

[21] شلق ،الفضل، **الأمة والدولة**: دراسات تاريخية، ط1، دار المنتخب العربي: بيروت، (لبنان)، 1993، ص 29.

[22] القضاة ،عبد الله محمد، **"النظام العشائري بين العصبية والانتماء"**، في: www.ajlonnews.net/index/php? ، 2011/10/28

[23] مناع ،عبد الحليم، أبو العماش العدوان، **التعددية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 2006/1989**، ط2، مركز الرياديين للدراسات والأبحاث: عمان، (الأردن)، 2008، ص 140.

[24] عبد الرحمان ،أسامة، **النفط والقبيلة والعولمة**، ط1، دار الفارس: بيروت، (لبنان)، 2000، ص 81.